

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

فائدة قوله وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع وهذا بلا نزاع .
لكن يستثنى من ذلك إذا أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري وقلنا بثبوت الشفعة على ما
تقدم فإن العهدة على البائع لحصول الملك له من جهته قاله الزركشي وهو واضح .
والعهدة فعلة من العهد وهي في الأصل كتاب الشراء .
وتقدم الكلام على ضمان العهدة وعلى معناها في باب الضمان .
والمراد هنا رجوع من انتقل الملك إليه على من انتقل عنه بالثمن أو بالأرث عند استحقاق
الشقص أو عيبه فيكون وثيقة للبيع لازمة للمتلقي عنه فيكون عهدة بهذا الاعتبار .
فلو علم المشتري العيب عند البيع ولم يعلمه الشفيع عند الأخذ فلا شيء للمشتري وللشفيع
الرد والأخذ بالأرث على الصحيح من المذهب .
وذكر المصنف وجهها بانتفاء الأرث .
وإن علمه الشفيع ولم يعلمه المشتري فلا رد لواحد منهما ولا أرث قدمه الحارثي .
وفي الشرح وجه بأن المشتري يأخذ الأرث وهو ما قال القاضي وابن عقيل والسامري .
فعليه إن أخذه سقط عن الشفيع ما قابله من الثمن تحقيقا لمماثلة الثمن الذي استقر
العقد عليه .
وإن علماه فلا رد لواحد منهما ولا أرث .
وفي صورة عدم علمهما إن لم يرد الشفيع فلا رد للمشتري وإن أخذ الشفيع أرثه من
المشتري أخذه المشتري من البائع وإن لم يأخذه الشفيع ففي أخذ المشتري الوجهان